

اصوات نساء
ASWAT NISSA

نظام الاقتراع على الأفراد و حضور النساء في المشهد السياسي

ورقة تحليلية

سبتمبر 2022

بقلم: سارة مديني



المحتويات

السياق

ماهية نظام الاقتراع على الأفراد

نظام الاقتراع على الأفراد: بين عرقلة وصول النساء الى العمل السياسي

و خطر العنف المجتمعي

المصادر

نظام الاقتراع على الأفراد و حضور النساء في المشهد السياسي

لم تكن ظاهرة "قيس سعيد" تحظى بالاهتمام الذي تستحق قبل الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في 2019، وذلك بالرغم من تواجده في استطلاعات الرأي المختلفة وأحيانا على رأسها، ولكن ولوجه الى قصر قرطاج عقب فوزه بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي حمل معه مشروعه السياسي، ان صحت الكلمة، الى ساحة النقاش. و تعزز هذا النقاش عقب اتخاذ الرئيس قيس سعيد للإجراءات الاستثنائية في 25 جويلية 2021 و اقالته لحكومة هشام المشيشي و تجميده و من ثم حله للبرلمان.

لقد كان يوم 25 جويلية 2021 لحظة فارقة في التاريخ السياسي للجمهورية التونسية بما أنه ترجم استئثار الرئيس بالسلطة التنفيذية و لوجه الى السلطة التشريعية عبر التشريع عن طريق المراسيم الرئاسية، و هو ما تعزز من خلال الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 الذي كان بمثابة الدستور الصغير في تلك الفترة. ولكنه كان كذلك نقطة البداية لتحقيق مشروع قيس سعيد الذي لا طالما تحدث عنه في لقاءاته الصحفية الشحيحة وحتى في مدارج كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس وهو ما يشهد به طلبته وطالباته على مدى أجيال.

لقد بدأ هذا التجسيد من خلال مضيهِ "خطوة خطوة في هدم مؤسسات دستور 2014 تمهيدا لتأسيس جمهورية جديدة على أنقاضه". و لكن الاستشارة "الوطنية" التي أطلقها كانت بمثابة بداية التصريح بالنظام القاعدي و التخلي عن الاقتراع على القوائم عبر اقسام أسئلة تعلقت بسحب الوكالة من النواب و الاقتراع على الأفراد و غيرها. هذا التجسيد بلغ أوجه بصياغة قيس سعيد لدستوره الجديد وعرضه على الاستفتاء وتضمنه لبوادير طرح لهذا المشروع السياسي المراد منه حسب تعبير أنصاره خلق ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.

"ان السبيل للتعبير عن ارادتك الحقيقية هو إعادة البناء من القاعدة، من المحلي نحو المركز، حتى تكون القوانين و التشريعات كلها على اختلاف أصنافها و درجاتها معبرة عن ارادتك، حاملة لاملالك، صدى لمطالبكم و تطلعاتكم، متسقة مع الانفجار الثوري الذي انطلق من المعتمديات و القرى قبل أن يبلغ ذروته في المركز. ان التأسيس الجديد تحت شعار الشعب يريد ينطلق من قراءة لهذه المرحلة التاريخية، لافي تونس فحسب، بل في العالم بأسره. فقد دخلت الإنسانية مرحلة جديدة من تاريخها لم يعد بالإمكان تنظيمها بمفاهيم بالية تحولت بفعل هذا التطور الى عقبة أمام فكر سياسي جديد صنعتها الشعوب و تجاهله الكثيرون ممن لا زالوا يعتقدون أنهم صفوة الصفوة و نخبة النخبة التي تحدد بمفردها أقوم المسالك لادارة شؤون الممالك، فالمسلك فتحه الشعب التونسي. معالم الطريق الجديد التي شقها الشعب التونسي ليست بالمستعصية على الفهم الا لمن أراد ألا يفهم أصلا أو أراد أن يفهم طبق مصالحه و لم يتخلص من طموحه الشخصي و أطباعه و هواه".

ان القراءة السطحية لهذا المقتطف من البيان الانتخابي للمرشح قيس سعيد فترة الانتخابات الرئاسية يوحي بكون هذا البناء الديمقراطي القاعدي المتوازي مع نظام الاقتراع على الأفراد هو ترجمة لروح الثورة و قطع من التهميش الفئوي و تكريس للمساواة بين المواطنين و المواطنات, و لكن التعمق في تحليله يبرهن أولاً أنه مجرد بناء فردوسي طوباوي يقطع مع مبادئ الديمقراطية و ثانياً أن من شأنه أن يجر بالبلاد و المجتمع الى مربع العنف السياسي و الاجتماعي و يعرقل وصول بعض الفئات كالنساء و الشباب الى الحياة السياسية. و لعل إصداره في الخامس عشر من سبتمبر 2022 و بطريقة أحادية للمرسوم عدد 55 من سنة 2022 الذي يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء و ما حمله من هنات و ضرب لأسس الديمقراطية التمثيلية الحقيقية و لمبادئ المساواة بين المواطنين و المواطنات في الحقوق السياسية هو أحسن ترجمة لتوجهات رئيس الجمهورية الخطيرة.

وهذا ما سنحاول تحليله في هذه الورقة التحليلية.

ماهية نظام الاقتراع على الأفراد

يمثل نظام الاقتراع على الأفراد النواة الأساسية لنظام البناء القاعدي وحجر زاويلته. ذلك أن نظام البناء القاعدي، حسب قيس سعيد و وثيقته " من أجل تأسيس جديد" التي طرحها في 2013 و تضمنها بيانه الانتخابي في 2019 و دستور 2022 يقوم على انتخاب مجالس جهوية على مستوى المعتمديات، أي على مستوى دوائر انتخابية ضيقة، ينبثق عنها مجلس وطني للجهات و الأقاليم، أي من المحلي الى المركزي، و يكون هذا الاقتراع على مستوى الأفراد. ذلك أنه و حسب قيس سعيد فان تنظيم الانتخابات على مستوى ضيق جغرافيا من شأنه أن يقطع مع الفساد و يساهم في تشديد الرقابة على العملية الانتخابية ككل و الاقتراع على الأفراد من شأنه ضمان " استرجاع الشعب السلطة التي سرقها منه الأحزاب، انسجاما مع الثورة و مع حركة التاريخ" و ذلك عبر انتخاب الأكثر كفاءة و نزاهة من بين المترشحين.

ولكن هذا الطرح يبالغ في المثالية الساذجة الى حد ما. تاريخيا، ظهر الاقتراع على الأفراد قبل بروز الديمقراطيات الحديثة عندما كان حق الاقتراع حكرا على فئة معينة من الشعب، الرجال أصحاب الثروة في أغلب الأحيان. و لكن و مع تعميم حق الاقتراع و تطور المجتمعات ديمغرافيا، تم الاتجاه شيئا فشيئا الى اعتماد نظام النسبية لانتخاب ممثلي الشعب و "برز التمثيل النسبي كأفضل طريقة لترجمة أصوات الناخبين في توزيع المقاعد ليكون البرلمان مرآة الأمة و لكي يكون التصويت على القناعات السياسية و البرامج، لا على الروابط العائلية و الهال و الوجاهة". فالأحزاب السياسية، و على هئاتها، فهي مكون أساسي و تاريخي للمشهد السياسي في كل المجتمعات و هي تظهر من مظاهرات تنظيم المواطنين و المواطنين، فهذه الأجسام الوسيطة تشكل حلقة أساسية لضمان وصول أصوات المواطنين و المواطنين الى سدة الحكم و لخلق تاريخ و عادات سياسية متينة في المجتمعات. كما أن الاقتراع على الأفراد لا يؤدي بالضرورة لا الى اقضاء الأحزاب "الفاسدة" و لا الى انتخاب المترشحين الأكثر كفاءة لأنه و باعتماد دوائر انتخابية ضيقة سيكون الاختيار موجهها بحسب الروابط العائلية و العشائرية و قوة تأثير كل مترشح، و هو ما أثبتته كل الأنظمة المقارنة التي تبنت هذا الطرح، و هي في أغلبها أنظمة أتوقراطية كالتوغو و الأردن، و التي سنعود الى تحليلها في بقية هاته الورقة.

في تونس، تاريخيا يعود نظام البناء القاعدي و الاقتراع على الأفراد في دوائر ضيقة الى الأمر العلي المؤرخ في 15 سبتمبر 1945 المتعلق بالمجلس الكبير للبلاد التونسية الذي نظم انتخاب المجلس الكبير في جزئه المخصص للتونسيين المسلمين في الفترة ما بين 1945 الى 1954، و ذلك عبر تنظيم الاقتراع على مستوى المشيخات، التي أصبحت العمادات بعد الاستقلال، ثم يجتمع ممثلو المشيخات لينتخبوا من بينهم نائبا في البرلمان الوطني.

بالعودة الى السياق الراهن، برهنت العشرية الماضية على ضعف المنظومة الحزبية في تونس على مستوى الاستقرار و القدرة على التأثير، و ذلك خلافا للفكرة السائدة المؤيدة لقوة الأحزاب و هيمنتها. ان هذا الضعف يظهر جليا من خلال عدم قدرة الأحزاب على التعبئة الجماهيرية الكبيرة و التأثير على السياسات العامة وكذلك من خلال نتائج الانتخابات المتتالية التي شهدت اندثار بعض الأحزاب

وتراجع نسب نجاح البعض الاخر كحركة النهضة التي مر عدد اصواتها من مليون ونصف في انتخابات 2011 الى 561 ألف صوت سنة 2019 و وصول المستقلين الى سدة الحكم على مستوى الانتخابات التشريعية و البلدية. اذا من الواضح أن الثقافة الحزبية و السياسية لاتزال قيد الانشاء، و لئن ساهم نظام النسبية في صيغته الحالية في تدعيم التشييت الحزبي و ضعف المنظومة الحزبية في تونس بل و حتى في استثناء الفساد داخلها، فانه من الأجدر إصلاحه و ادخال بعض التنقيحات عليه كتشديد الرقابة على المعاملات المالية للأحزاب و وضع حد للتعددية الحزبية السلبية المبالغ فيها. ذلك أن المرور الى نظام الاقتراع على الأفراد في هذه الظرفية التاريخية و السياسية للبلاد التونسية لن يدفع الا الى مزيد تشييت الساحة السياسية و الى تحالف الأحزاب مع الواجهات المحلية لضمان وصولهم الى منصة التشريع و هو ما قد يساهم في تكريس مظاهر الفساد المالي أكثر فأكثر على الساحة السياسية في تونس، فهو اذا "في نشاز واضح مع السياق الديمقراطي العالمي، و مع إشكالات الواقع الحزبي و الانتخابي التونسي".

ديمغرافيا، مكن اعتماد النسبية و نظام الاقتراع على القوائم من تقسيم عدد المقاعد في البرلمان بحسب الوزن الديمغرافي للدوائر الانتخابية. و لضمان توزيع اكثر عدلا للمقاعد، تم افراد بعض الدوائر بمقعدين إضافيين أو مقعد إضافي. هذه المحاولة لخلق نوع من التوازن بين الوزن الديمغرافي للدوائر و تمثيلها في البرلمان، ستبوء لا محالة الى الفشل في صورة اعتماد المعتمديات كدوائر انتخابية، أي عند اعتماد نظام البناء القاعدي و الاقتراع على الأفراد كما يقدمه الرئيس سعيد و جماعته، ذلك أن تفاوت الكثافة السكانية بين معتمديات الجمهورية سيخلق نوعا من عدم المساواة بين أصوات المواطنين و المواطنين في حالة اعتماده.

بطريقة أبسط، و استنادا على التقديرات السكانية حسب المعتمديات و البلديات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء في جانفي 2022، سنجد في تركيبة المجلس الوطني للجهات و الأقاليم 3 مقاعد لتمثيل معتمدية تيار من ولاية باجة التي تشهد 11914 ساكن و 3 مقاعد لتمثيل معتمدية المنستير التي تحوز 119379 ألف ساكن، أي ان الصوت في تيار يساوي 10 مرات الصوت في المنستير. يجد منظرو البناء القاعدي و الاقتراع على الافراد في هذا النظام فرصة لتجاوز التهميش في بعض الجهات و الذي يعكسه التوزع الديمغرافي للسكان بين الشريط الساحلي و المناطق الداخلية، و هو ما صرح به قيس سعيد في أفريل 2011 في حوار مع جريدة الشروق قائلا بأن "الاعتماد على القاعدة السكانية سيؤدي الى تغليب المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الموجودة في الشريط الساحلي، و الى تهميش الجهات التي كانت و لازالت ضحية للاقصاء و التهميش".

و لكن هذا التحليل لا يستقيم بما أن بعض المعتمديات المهمشة و التي تشهد كثافة سكانية عالية موجودة في قلب المدن الكبرى، و أحسن دليل على ذلك هي معتمديات سيدي حسين و الحرائرية

اللاقي تعدن على التوالي 128240 و 119274 ألف ساكن. اذا فان اعتماد نظام الاقتراع على الافراد في اطار بناء قاعدي سيحقق لا محالة المساواة بين المعتمديات و لكنه سيقطع مع المساواة بين أصوات المواطنين و المواطنين.

قطع الطريق أمام المساواة بين المواطنين والمواطنات لا يقتصر على معطى الكثافة الديمغرافية للمعتمديات بل يشمل كذلك نوعية المترشحين و المترشحات و الفئات التي ستجد الطريق أمامها معبدا للوصول الى السلطة التشريعية.

نظام الاقتراع على الأفراد:

بين عرقلة وصول النساء الى العمل السياسي

و خطر العنف المجتمعي

ان نظام الاقتراع الحالي في تونس، و على هناته، مكن من ضمان وصول النساء و لو جزئيا الى دائرة العمل السياسي. ان هذا الوصول كان ثمرة نضالات النسويات و النسويين لادراج مبدأ التناسف العمودي في القوائم المترشحة للانتخابات التشريعية. و لكن لا يمكن كذلك انكار أن ماهية الاقتراع على القوائم مكنت من ادراج هذا التدبير الإيجابي صلب هذا النظام الانتخابي، و لولا قصور الإرادة السياسية لتّم ادراج مبدأ التناسف الأفقي كذلك.

بالرجوع الى نظام الاقتراع على الأفراد المساند من قبل رئيس الجمهورية و من معه، أثبتت التجارب المقارنة ان هذا النظام لا يسمح بضمان مشاركة حقيقية للنساء في العمل السياسي، و ذلك خاصة في المجتمعات العربية التي تميزها العقلية الأبوية و النظرة الدونية للنساء. فتحقيق التناسف في نظام الاقتراع على الأفراد يغدو أمرا مستحيلا، خاصة مع غياب الإرادة اللازمة من قبل رئيس الجمهورية لتطويع نظام الاقتراع هذا مع مبدأ التناسف، فقد كان قيس سعيد قد انتقد هذه الآلية في 2011 اثر نقاشه داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي معتبرا إياه "مسا من كرامة المرأة" كما صرح بذلك في حوار لجريدة الفجر بتاريخ 5 أوت 2011. فنظام الاقتراع على الأفراد في ظل البناء القاعدي يشجع حضور أصحاب النفوذ و الوجاهة و الملكية و الأموال في الدوائر الصغيرة.

بالعودة الى السياق التونسي، لا يخفى على أحد أن تأثير النساء في الأوساط المجتمعية الضيقة يبقى محدودا. ذلك أنه و بالابتعاد عن العاصمة و الشريط الساحلي يبدو جليا أن نسبة حضور النساء في الأماكن العامة و مراكز النفوذ المجتمعية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالرجال، و ذلك بالنظر الى عوامل مختلفة، أهمها بالأساس اقتصادية و أيديولوجية و تاريخية. اذ ان النظرة الدونية للنساء و عدم تنزيلهن منزلة الرجال هو بالأمر المتأصل في التاريخ القريب للبلاد التونسية، و هو ما ترجمه الفلسفة القبلية و العروشية التي اتسم بها المجتمع التونسي قبل بناء دولة الاستقلال و حتى الى يومنا هذا، و التي عادة ما تسند رئاسة "العرش"، و من ثمة كل ما يتعلق بالمباحثات حول أموره الحيواتية و مواقفه، الى الرجال. أيضا، فان ضعف التمكين الاقتصادي للنساء يسحب منهن قوة التأثير و حشد الأصوات المساندة لهن. فعلى سبيل المثال، و بالرغم من ان النساء تمثلن أكثر من 70% من اليد العاملة في القطاع الفلاحي فان ملكيتهن للأراضي لا تتجاوز الـ5% و رئاستهن للأراضي لا تتجاوز الـ8% حسب جمعية دعم المبادرات في القطاع الفلاحي. هذا السحب يتجلى في العقليات

التونسية، ذلك أنه و حسب بيانات الأفرورباروميتر في تونس مكتب وان تو وان للبحوث والاستطلاعات فان 54 بالمائة من العينة المستجوبة يمنحون الرجال الأولوية للحصول على عمل، وينتشر هذا الاعتقاد بشكل أكبر بين الرجال بنسبة 64 بالمائة والشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 26 و 35 عاما بنسبة 61 بالمائة، وكذلك في الجنوب ب 59 بالمائة وبين الأشخاص الذين يعانون الفقر الموقع بنسبة 60 بالمائة. كما لا تعتقد 55 بالمائة من العينة المستجوبة ان المرأة يجب أن تتمتع بنفس الحقوق في الملكية والميراث. استنادا على هاته المعطيات، من البديهي الإقرار بأن اعتماد نظام الاقتراع على الأفراد في اطار بناء قاعدي سيقفل فرص النساء في الفوز بمقاعد في المجالس المنتخبة بما أن أرضية المنافسة لن تكون على قدم المساواة بين النساء و الرجال. فهذا النظام يشجع الانتصاب للحساب الخاص و الذي يستوجب مكانة و وجهة و نفوذا ماليا، و هي معطيات غالبا ما تسجل غيابها أو ضعفها بين النساء مقارنة بالرجال.

كذلك، فان محاولة "ترقيح" هذا النظام الانتخابي، التي قد تأتي مع اقتراب موعد الانتخابات، عبر إقرار تقنية الكوتا أو الحصة للنساء في المجالس المنتخبة لا تستجيب مع ما بلغته التشريعات التونسية من تقدم في اتجاه الإقرار المساواة التامة و الفعلية بين النساء و الرجال. فإقرار هذه الحصة هو إقرار بعدم قدرة النساء على الوصول الى العمل السياسي و دونيتهن مقارنة بالرجال، و الحال أن الأمر لا يتعلق بالجنسين بقدر ما يتعلق بضمان التكافؤ في الفرص و المعطيات الأولية حتى تكون المنافسة نزيهة و متساوية بينهما. و هو ما نراه في التجارب المقارنة التي تعتمد نظام الكوتا النسائية على غرار التجربة الأردنية، اذ يقول الدكتور موسى شتيوي أستاذ علم الاجتماع أنه "يمكن القول إنه تم ترشيح وتكريس تلك الصورة النمطية حول المرأة عن طريق نظام الكوتا، وعادة ما تسمع مصطلح "هذه مرشحة كوتا" أي أنها تتنافس مع النساء من جانب وهي ثانوية في العملية الانتخابية. فنادرأ ما نرى مثلاً عشيرة أو تجمعاً أو حزباً سياسياً كانت فيه المرأة هي الأساس بالترشيح، وقد يتجلى ذلك بالانتخابات البلدية بشكل واضح."

فنظام الكوتا هو شبه حل مؤقت لأزمة مزمنة. اذا فان نظام الاقتراع على الأفراد كما ورد بالمرسوم عدد 55 لسنة 2022 سيمنع النساء من الوصول الى سدة الحكم و سيحد من حضورهن في السلطة التشريعية و سيبقى دورهن مقتصر على التزكيات التي يجب أن يحظى بها كل مترشح، و هي الالية الوحيدة التي تم التنصيب فيها على التناصف في مرسوم رئيس الجمهورية. امن جهة أخرى، فان خطر اذكاء النعرات العروشية و القبلية يبدو داهما عند اعتماد نظام الاقتراع على الأفراد في دوائر انتخابية ضيقة، و هو ما أثبتته التجارب المقارنة خاصة في مصر و الأردن. فبالرجوع الى الورقة السياسية التي تم اعدادها من قبل الخبير محمد الحسيني بالشراكة مع منظمة فريديريش ايبيرت في 2014 حول الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني، و هو نظام اقتراع على الأفراد في اطار دوائر ضيقة، نجد أن الباحث رصد عدة حالات عنف لفظي و جسدي بين المترشحين و أنصارهم وصلت حتى اطلاق النار و سقوط قتلى و جرحى في بعض المحافظات و الغاء النتائج في محافظات أخرى :

" إلا أن هذه الورقة ترى أن النظام الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي وعلى مدى سنوات في التأسيس لظاهرة العنف المجتمعي، وهناك العديد من حالات العنف الموثقة والمرتبطة بالحملة الانتخابية والتنافس بين المرشحين أو المرتبطة بإعلان النتائج، والتي وصلت في بعض الحالات الى وجود حالات وفاة نتيجة العنف كما حدث في محافظة الكرك في انتخابات عام 2010... هذا العنف الانتخابي متعلق بشكل مباشر بالنظام الانتخابي وبالتحديد بنظام التصويت ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل، فغياب المعايير الواضحة في تقسيم الدوائر وحصر حق الناخب في التصويت لمرشح واحد مع تعدد المقاعد أدى الى تعزيز ولاء الناخب لمرشح العشيرة أو العائلة أو المنطقة بالدرجة الأولى، وهو ما أدى على مرّ السنوات الى تعزيز العصبية القبلية وتحول المنافسة في الانتخابات من منافسة سياسية الى منافسة عشائرية أو مناطقية، ويتخذ هذا التنافس غير الطبيعي شكلا عنيفا في مرحلة الحملات الانتخابية وبخاصة عند اعلان النتائج، كالاغتياب على اليافطات والمقرات الانتخابية وتمزيق صور المرشحين وصولا الى الاعتداء الجسدي وحتى اطلاق النار. وقد سجلت تقارير إعلامية استعانة بعض المرشحين بعدد من البلطجية في حملاتهم الانتخابية سواء بهدف احتوائهم او لاستخدامهم في حماية المقرات، وكما هو معروف فان سلوك هؤلاء يميل الى العنف في تعاملهم مع أي منافسين. ويمكننا أن نقول أنه في ظل نظام الصوت الواحد مترافقا مع صغر حجم الدوائر الانتخابية فإن المنافسة على زعامة هذه الدوائر تنحصر في مجموعات محددة وواضحة مما يزيد من الاحتقان بين هذه المجموعات."

في تونس، فان القول بأن النعرات العروشية و القبليّة انتهت مع دولة الاستقلال يبقى قولاً يحتمل جانبا كبيرا من التنسيب. ففي ديسمبر 2020 على سبيل المثال اندلع اقتتال بين عرش الحوايا (بني خداش) و المرزيق (دوز) حول ملكية أرض "العين السخنة" سقط فيه قتلى و جرحى. بإدراج هذا المعطى في العمل السياسي، تصبح المخاوف جدية في حالة انحصار المنافسة بين أفراد، فالانجرار نحو مربع العنف سيكون واردا خاصة مع وجود عرشين أو اكثر في منطقة واحدة، ففوز الفرد بتمثيلية تلك المنطقة سيعني فوز العرش أو القبيلة التي ينتمي اليها.

في الأخير يمكن القول بأن المسار المنتهج من قبل رئيس الجمهورية قائم على الفردانية و التسلط و المغالطة، فمطالبه يقدمها على أنها مطالب الشعب حتى يكسيها حلة من الشرعية و المشروعية و يبررها بمعطيات تحمل الكثير من المغالطات العلمية و المجتمعية التي لا تعكس سوى ارادته، " ليس ذلك جديدا، فالنزعات الاستبدادية، التي لا مفر منها لدى من يُسَمَك بالسلطة، تتخفى في كثير من الأحيان وراء شعارات ديمقراطية. في كل النبوات، يختلط الوازع الشخصي بالرسالة. ولعل أخطر ما في النبوات، هو اعتقادها في حقيقة مطلقة لأن تتقبل النقاش، وقدرتها على تبرير ما لا يمكن تبريره. فالغاية تبرّر الوسيلة، حتى و ان كانت هذه الأخيرة مناقضة لمبادئ الرسالة "

المصادر

- مهدي العرش, محمد الصحبي خلفاوي, بمشاركة سامي بن غازي : "الرئيس يريد, تناقضات نظام البناء القاعدي و مخاطره", ورقة بحثية, المفكرة القانونية, 2022
- محمد الحسيني, الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني, ورقة سياسية, فريديريش ايبرت, 2014.
- موسى الشتيوي, هل حققت الكوتا النسائية أهدافها, جريدة الغد.
- بسمة معلوي, الحق في الميراث و ملكية الأراضي و تكافؤ الفرص في العمل: نتائج دراسة حول المساواة بين الجنسين, أفريكان ماناجر, 2022.
- أميرة الجبالي, جمعية دعم المبادرات في القطاع الفلاحي: حرمان المرأة من حقها في الإرث هو عنف اقتصادي , 2022.
- امنة مرناقي, البناء الديمقراطي القاعدي : ماهو مشروع قيس سعيد للدولة ؟, موقع انكفاظة,
- المعهد الوطني للإحصاء, التقديرات السكانية حسب المعتمديات و البلديات. جانفي 2022.